

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٣

بشأن الموافقة على خطاب التفاهم الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/١٨/٢٠٠٣
 بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
 للمساهمة في تمويل جزء من تكاليف المرحلة الأولى من برنامج تأهيل
 القيادات في جمهورية مصر العربية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

قرار:

(مادة وحيدة)

ووفقاً على خطاب التفاهم الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/١٨/٢٠٠٣ بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل جزء من تكاليف المرحلة الأولى من برنامج تأهيل القيادات في جمهورية مصر العربية ،
 وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ صفر سنة ١٤٢٤ هـ
 (الموافق ١٢ أبريل سنة ٢٠٠٣ م).

حسني مبارك

بتاريخ ٢٠٠٣/١٨

معالي الدكتور / عاطف عبید المحتزم

رئيس مجلس الوزراء

رئاسة مجلس الوزراء

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد ،

الموضوع : خطاب تفاصيم بشأن المعونة الفنية المقدمة

من الصندوق العربي للمساهمة في تمويل تكاليف المرحلة الأولى

من برنامج تأهيل القيادات في جمهورية مصر العربية

بالإشارة إلى المراسلات المتبادلة بين معاليكم والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (ويشار إليه فيما يلى بـ " الصندوق العربي ") ، بشأن طلبكم معاونة فنية للمساهمة في تمويل تكاليف المرحلة الأولى من برنامج تأهيل القيادات في جمهورية مصر العربية ، واستناداً إلى مرافقة مجلس إدارة الصندوق العربي بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٨ على تخصيص مبلغ . ٣٥ ألف د.ك . (ثلاثة وخمسون ألف دينار كويتى) كمعونة فنية لا تسترد للمساهمة في تمويل البرنامج المذكور ، أود أن أبين فيما يلى الأسس والشروط التي تحكم تنفيذ هذه المعونة :

(ولا - مقدار المعونة :

يقدم الصندوق العربي إلى حكومة جمهورية مصر العربية (ويشار إليها فيما يلى بـ " الحكومة ") ، وفقاً لأحكام هذا الخطاب ، معاونة فنية لا تسترد مقدارها . ٣٥ ألف د.ك . (ثلاثة وخمسون ألف دينار كويتى) ، (وشار إليها فيما يلى بـ " المعونة ") .

ثانياً - هدف المعونة:

- ١ - تهدف المعونة إلى المساهمة في تمويل تكاليف المرحلة الأولى من برنامج تأهيل القيادات والمسئولين في الإدارات الحكومية والقطاع الخاص في جمهورية مصر العربية ، والذي يتم تنفيذه من خلال الحكومة لتأهيل قيادات المستقبل في الشركات العالمية وإنشاء مركز دائم للتدريب على الإدارة الحديثة .
- ٢ - يتضمن برنامج التأهيل تزويد المتدربين بأحدث ما وصل إليه العلم والمعرفة في مجالات إدارة الأعمال وتطوير الممارسات الإدارية ، ومهارات اتخاذ القرارات الاستراتيجية ، ومهارات التفاوض ، والاتصالات ، والإدارة المالية الصناعية ، وتنمية الموارد في ظل بيئة سريعة التغير .

ثالثاً - الجهة المستفيدة والجهة المنفذة للمعونة :

تكون الحكومة هي الجهة المستفيدة من المعونة ، كما يكون مجلس الوزراء مثلاً في رئيسه هو الجهة المسئولة عن الإشراف على تنفيذها ، وكل ما يتصل بهذا الخطاب وأى تعديلات لاحقة بشأنه (ويشار إليه فيما يلى بـ "الجهة المنفذة") .

رابعاً - استخدام حصيلة المعونة:

تستخدم حصيلة المعونة في المساهمة في تمويل التكاليف الإجمالية لتدريب المتدربين في المرحلة الأولى من المشروع بما في ذلك تكاليف التدريب في الواقع التي سيتم التدريب فيها وإنشاء مركز دائم للتدريب .

خامساً - أسلوب تنفيذ المعونة :

يتم تنفيذ برنامج تأهيل القيادات ، والمشمول بهذا الخطاب ، بوجب عقود يتم إبرامها فيما بين الحكومة والجهات المعنية وبموافقة الصندوق العربي ووفقاً لأنظمته وقواعد .

سادساً - السحب من المعونة الفنية:

١ - يبدأ السحب من المعونة بعد أن تصبح نافذة ، وفقاً لأحكام البند " ثامناً " من هذا الخطاب ، وينتهي حق السحب منها في ٢٠٠٥/١٢/٣١ ، أو أي تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق العربي .

٢ - عند نفاذ المعونة ، يحول الصندوق العربي (٥٠ %) من مبلغها إلى حساب بنكي تحدده الجهة المنفذة ويكون مخصصاً لهذا البرنامج ، ويتم تحويل المبلغ المتبقى من المعونة على دفعات طبقاً لقتضيات ومراحل تنفيذ برنامج التأهيل ، وفي ضوء تقارير تقدم العمل والمتابعة وفقاً لأحكام البند " سابعاً " ، ويتم السحب من مبلغ المعونة وفقاً لمستندات صرف تكون معتمدة ومقبولة للصندوق العربي .

سبعاً - المتابعة والتقارير:

١ - تقدم الجهة المنفذة إلى الصندوق العربي تقارير دورية فنية ومالية عن تقدم العمل في تنفيذ المعونة كل ستة أشهر في منتصف ونهاية العام الميلادي ، كما تقوم بالتشاور مع الصندوق العربي وتأخذ في الاعتبار ملاحظاته على تنفيذ المشروع .

٢ - تقدم الجهة المنفذة تقريراً ختاماً مالياً وفنياً يبين أوجه استخدام حصيلة المعونة ومدى تحقيق المعونة لأهدافها .

ثامناً - نفاذ المعونة:

تعتبر المعونة نافذة لأغراض السحب بعد استلام الصندوق العربي أحد أصلى هذا الخطاب موقعاً عليه من قبلكم .

تاسعاً - تعديل الشروط الواردة في هذا الخطاب:

يجوز تعديل أي شرط من الشروط الواردة في هذا الخطاب عن طريق خطابات يتم تبادلها بين الحكومة والصندوق العربي .

عاشرًا - وقف السحب من المعونة وإلغاؤها:

يحتفظ الصندوق العربي لنفسه بالحق في وقف السحب من المعونة في حالة الإخلال بأى شرط من الشروط الواردة في هذا الخطاب ، وذلك إلى أن تتم إزالة الأسباب التي أدت إلى وقف السحب . كما يجوز له إلغاؤها إذا ظل أى من تلك الأسباب قائماً ، شريطة ألا يترتب على ذلك أى مساس بالتزامات سابقة تكون الجهة المنفذة قد ارتبطت بها وفقاً لأحكام هذا الخطاب .

في حالة موافقة معاليكم على الأسس والشروط الواردة أعلاه ، أرجو التكرم بالتوقيع مشكوراً على أصلى هذا الخطاب ، وإعادته أحدهما إلى الصندوق العربي ، واتخاذ الإجراءات الالزمة لتنفيذ المعونة .

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

عبد اللطيف يوسف الحمد

المدير العام / رئيس مجلس الإدارة

أوافق على ما جاء في هذا الخطاب

الدكتور / عاطف عبيد

رئيس مجلس الوزراء

رئاسة مجلس الوزراء

قرار وزير الخارجية

رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٠٩ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٢
بشأن الموافقة على خطاب التفاهم الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/١/٨ بين حكومة
جمهورية مصر العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة
في تمويل جزء من تكاليف المرحلة الأولى من برنامج تأهيل القيادات في جمهورية مصر العربية :
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٢ :

قرار:

(مسادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية خطاب التفاهم الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/١/٨
بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة
في تمويل جزء من تكاليف المرحلة الأولى من برنامج تأهيل القيادات في جمهورية مصر العربية .

ويعمل به اعتباراً من ٢٠٠٣/٤/١٩

صدر بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٣١

وزير الخارجية

أحمد ماهر السيد